

Distr.: General
31 December 2012
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

أولا - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/661)، أبلغني رئيس مجلس الأمن بموافقة أعضاء المجلس على تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وطلب إليّ تقديم تقرير عن تنفيذ الولايات المنقحة للمكتب كل ستة أشهر.

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويقدم لمحة عن التطورات الوطنية والتطورات الشاملة لعدة قطاعات والتطورات عبر الحدود في غرب أفريقيا، ويعرض الأنشطة التي قام بها المكتب في مجالات الدبلوماسية الوقائية، والإنذار المبكر، وبناء القدرات للتصدي للتهديدات الناشئة والتحديات التي تواجه السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي. كما يعرض الجهود التي بذلها المكتب لتعزيز أوجه التآزر مع كيانات، منها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والاتحاد الأفريقي، في مجال تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

ثانيا - التطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا

ألف - الاتجاهات السياسية

٣ - منذ صدور تقرير السابق المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/510)، ظل المشهد السياسي في غرب أفريقيا تسيطر عليه الأزمات في مالي ومنطقة الساحل، فضلا عن التطورات التي تلت الانقلاب الذي وقع في غينيا - بيساو. وما فتئت الأزمة في مالي تؤثر في المشهد السياسي والأمني، بما في ذلك تأثيرها في مجتمع الأنشطة الإنسانية في المنطقة. ولا تزال البلدان المجاورة المالي، وبخاصة موريتانيا والنيجر، معرضة للمخاطر نظرا لسهولة اختراق



الرجاء إعادة استعمال الورق

080113 080113 12-66338 (A)



حدودها مع الجزء الشمالي من البلد. وقد تمثلت هذه المخاطر في اختطاف ستة من موظفي المنظمات غير الحكومية في النيجر في تشرين الأول/أكتوبر، واختطاف مواطن فرنسي، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، بالقرب من حدود مالي مع موريتانيا والسنغال. ففي النيجر، كان لاندلاع أزمة مالي تأثير ملموس في الوضع الاقتصادي والأمني الهش بالفعل في البلد. وفي غضون ذلك، قام القادة في المنطقة دون الإقليمية بدور رئيسي في استنفار المجتمع الدولي للتصدي لانعدام الأمن المتزايد في المنطقة دون الإقليمية.

٤ - وقد أجريت الانتخابات العامة المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في سيراليون في بيئة سلمية، واعتبرها المراقبون الدوليون والوطنيون موثوقة وحرّة وعادلة. وأعلن عن فوز الرئيس الحالي إرنست باي كوروما بنسبة ٥٨,٧ في المائة من الأصوات. غير أن حزب المعارضة الرئيسي، الحزب الشعبي لسيراليون، زعم بوقوع ممارسات انتخابية سيئة جماعية وممنهجة. ورفع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر شكوى إلى المحكمة العليا تطعن في انتخاب الرئيس كوروما. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، وكعلامة على التصالح والرغبة المتبادلة في إجراء حوار سياسي، أصدر الرئيس كوروما وقيادة الحزب الشعبي بيانا مشتركا وافق فيه الجانبان على العمل معا لصالح السلام والاستقرار في البلد. وفي غضون ذلك، عُقدت في ٢ كانون الأول/ديسمبر انتخابات تشريعية وبلدية في بوركينافاسو، في بيئة حرة وسلمية وشفافة.

٥ - ثم إن نقل السلطة السلس الذي وقع في غانا بانتخاب نائب الرئيس جون دراماني مهام رئيسا للبلد في أعقاب وفاة الرئيس جون أتا ميلز في ٢٤ تموز/يوليه، قد دلل على النضج السياسي للمؤسسات الديمقراطية الغانية؛ مما مكن البلد من إنجاز العملية الانتخابية، وهو ما أفضى إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية حرة وسلمية وشفافة في ٧ كانون الأول/ديسمبر. ووفقا لنتائج الانتخابات، كما أعلنتها اللجنة الانتخابية في ٩ كانون الأول/ديسمبر، فاز الرئيس الحالي مهام بنسبة ٥٠,٧ في المائة من الأصوات. غير أنه في ١١ كانون الأول/ديسمبر، أعلن حزب المعارضة الرئيسي، الحزب الوطني الجديد، عن عزمه الطعن في النتائج في المحكمة، على الرغم مما أعلنه المراقبون المحليون والإقليميون والدوليون من ثناء على غانا لإجراء انتخابات حرة وعادلة.

٦ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فلا تزال هنالك شواغل في بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية. فالوضع السياسي المستقطب في توغو لا يزال يسوده جو من عدم الثقة بين الحكومة والمعارضة. وفي غينيا، تأجلت الانتخابات التشريعية التي كان مقررا إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وكان السبب الرئيسي للتأجيل هو الخلاف بين

الحكومة وأحزاب المعارضة أساسا على اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وطرائق مراجعة السجل الانتخابي. كما أن غياب جدول زمني للانتخابات التشريعية والبلدية في موريتانيا، إضافة إلى النداءات المستمرة من مجموعة كبيرة من الأحزاب لإجراء حوار جامع، قد أوجع جو التوتر السياسي القائم. وقد أدى إلى تفاقم التوترات غياب الرئيس عن البلد في الفترة من ١٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، للمعالجة الطبية في باريس بع إصابته عندما أُطلق الرصاص على موكبه في ضواحي نواكشوط. وفي غامبيا، أدى قرار الحكومة بإعدام تسعة سجناء محكوم عليهم بالإعدام، بمن فيهم مواطنين سنغاليين، إلى تأجيج التوتر مع السنغال، ذلك التوتر الذي خمد منذ ذلك الحين.

باء - الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية

٧ - على الرغم من عدم استقرار البيئة الاقتصادية العالمية، فقد واصلت اقتصادات معظم بلدان غرب أفريقيا نموها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشير آخر تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن المنطقة دون الإقليمية سوف تسجل نموا اقتصاديا عاما يبلغ حوالي ٥,٨ في المائة خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢، مقارنة مع ٧,٥ في المائة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢. أما حالتا مالي وغينيا - بيساو، حيث يتوقع انخفاض معدل النمو من ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلى -٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ ومن ٥,٣ في المائة إلى -١,٥ في المائة، على التوالي، فتبين أن النمو الاقتصادي المطرد في المنطقة دون الإقليمية لا يزال يعتمد إلى حد بعيد على الاستقرار السياسي.

٨ - وفي غضون ذلك، فإن الوضع في منطقة الساحل لا يزال متقلبا. ولا يزال يؤثر على البيئة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. إذ يُقدَّر أن حوالي ١٨,٧ مليون شخص في الإقليم ما زالوا يفتقدون الأمن الغذائي، وأن ما يزيد على مليون طفل معرضون لخطر الموت من سوء التغذية الحاد الوخيم. وفي حين تبدو التوقعات المبدئية للمحاصيل جيدة على العموم، يظل الجراد يشكل خطرا يهدد المحاصيل بشدة. ثم إن آثار الفيضانات الجارفة على إنتاج الأغذية في السنغال وغامبيا وموريتانيا والنيجر ونيجيريا يشير إلى أن العديد من الأسر المعيشية ستبقى في حالة ضعف بالغة في عام ٢٠١٣. وفي مالي، فإن تأثير الوضع في شمال البلاد لا يزال مثار قلق شديد، حيث تسبَّب في نزوح ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ مشرد داخليا وحوالي ٢١٠ ٠٠٠ لاجئ مالي إلى بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر.

٩ - وكانت استجابة الجهات المانحة للأزمة الغذائية والتغذوية في منطقة الساحل، والحالات التشرد الناجمة عن انعدام الأمن في شمال مالي، استجابة كريمة وفي الموعد المناسب. فقد تم حتى الآن جمع ما يزيد على ١,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ولكن

لا يزال هناك في البلدان والقطاعات تفاوت ملموس في تخصيص الأموال. وعليه، فلا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الأموال لضمان استجابة شاملة ومحددة الهدف، وتوطيد المكاسب الهشة في منطقة الساحل.

١٠ - ولا يزال الوضع الإنساني في حوض نهار مانو هشا. وتفيد التقارير بأن عدد المشردين داخليا في كوت ديفوار قد انخفض مع عودة المشردين تشريدا مؤقتا في أعقاب تزايد المهجمات على المدنيين في غرب البلد في حزيران/يونيه ٢٠١٢. هذا، ونتيجة لتدمير مخيم ناهيبلي للمشردين داخليا في هجوم وقع عليه في ٢٠ تموز/يوليه غربي كوت ديفوار، أصبحت بقية المشردين داخليا تقيم جميعها في مجتمعات مضيفة. وفي غضون ذلك، وصل عدد اللاجئين إلى نحو ٨٤ ٠٠٠ لاجئ، ٧٧ في المائة منهم في ليبيريا و ١١,٥ في المائة في غانا. علما بأن احتمالات عودتهم إلى كوت ديفوار ضئيلة، بسبب خشية الاثام والانتقام، وعدم إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

١١ - وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس عانت سيراليون وغينيا من أسوأ فاشية للكوليرا تقع منذ سنوات، والتي حاولت حكومتا البلدين التصدي لها. وقد وصلت الفاشية إلى غينيا - بيساو، حيث تبعت الحالة على قلق خاص نظرا لنقص الأدوية وقلة المعلومات المتاحة عن شدة الوباء وعدد المصابين، وهي حالة ناتجة عن عدم الاستقرار السياسي. ويبدو أن الوباء قد بلغ ذروته في أوائل كانون الأول/ديسمبر.

جيم - الاتجاهات الأمنية، بما في ذلك الأمن البحري، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة

١٢ - ما زالت التهديدات المتمثلة في الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والإرهاب، تقوض الحكم والأمن في غرب أفريقيا. ففي مالي واصلت الجماعات الإجرامية والإرهابية، بما فيها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة به، تثبيت أقدامها في الشمال. وفي شمال نيجيريا، لا يزال العنف المتطاوّل من قبل الجماعة المسلحة بوكو حرام مبعث قلق على أمن واستقرار البلدان المجاورة، فضلا عن أمن واستقرار نيجيريا. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، فر ما يزيد على ١ ٠٠٠ لاجئ نيجيري إلى النيجر في أعقاب هجوم يُزعم أن قامت به جماعة بوكو حرام في ٣٠ كانون الثاني/نوفمبر. وردا على ذلك، قام جيش النيجر بنشر تعزيزات على طول حدود النيجر مع نيجيريا، كوسيلة للحيلولة دون امتداد أنشطة تلك الجماعة المسلحة إلى الإقليم الوطني للنيجر.

١٣ - وقد أصبح غرب أفريقيا بشكل متزايد منطقة عبور للاتجار بالكوكايين الوارد من أمريكا الجنوبية في الطريق إلى أوروبا. ويُزعم أنه منذ تموز/يوليه ٢٠١٢، تم نقل عدة

شحنات من الكوكايين جوا، ولكن لم تقم بلدان غرب أفريقيا بأي مصادرات كبيرة. فقد صادرت السلطات النيجيرية ما مجموعه ٥٣,٧ كيلوغراما من الهيروين في مطار لاغوس الدولي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الزيادة في مستوى تعاطي الكوكايين والكوكايين الحصري والهيروين في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وتفتقر بلدان المنطقة دون الإقليمية إلى الموارد الضرورية والقدرة اللازمة للتصدي بفعالية لهذه الظاهرة. كما أن انتشار الأدوية المزورة أو المغشوشة في عدة بلدان، بما فيها بنن وبوركينا فاسو ونيجيريا وتوغو، لا يزال مبعث قلق. فقد صدر في عام ٢٠١٢ ما يزيد على ١٤٦ طنا من أنواع مختلفة من الأدوية المصنفة باعتبارها من الأفيونيات، وذلك في ميناء لومي (توغو) وكوتونو (بنن). كما أبلغت بنن وتوغو وغانا ومالي ونيجيريا عن مصادرة ما مجموعه ٤١,٨ كيلوغراما من الميثامفيتامين في مطاراتها منذ تموز/يوليه.

١٤ - وفي غضون ذلك تواصلت القرصنة في خليج غينيا مما يهدد أمن الدول الساحلية وأنشطتها الاقتصادية. وفي الفترة بين ١ تموز/يوليه و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أبلغت المنظمة البحرية الدولية بأن ٢٢ شخصا حاولوا ارتكاب أعمال قرصنة وسطو مسلح أو قاموا بها بالفعل في البحر في مياه غرب أفريقيا، مقارنة مع ٣٥ شخصا في النصف الأول من عام ٢٠١٢ و ٧٤ في عام ٢٠١١. علما بأن هذه الأرقام لا تقدم سوى صورة جزئية لمعدل الانتشار الفعلي للقرصنة في المنطقة دون الإقليمية، إذ يقدر أن العديد من الهجمات لا يجري الإبلاغ عنها.

١٥ - ولا تزال سهولة اختراق الحدود مبعث قلق، إذ إنها تسهم في عدم استقرار المنطقة دون الإقليمية. وعلى الرغم من عمليات النشر العسكرية المشتركة التي يقوم بها كل من حكومة كوت ديفوار وليبيريا، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فلم تطرأ تحسنات ملموسة على الوضع الأمني على طول منطقة الحدود المشتركة بين البلدين. وفي غضون ذلك، فإن تزايد انعدام الأمن في منطقة الحدود بين كوت ديفوار وغانا هو أيضا مثار قلق.

دال - الاتجاهات المتعلقة بحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية

١٦ - لقد تأثرت حالة حقوق الإنسان بعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن، فضلا عن الخطر المتزايد للإرهاب والتوترات ذات الصلة بالانتخابات في المنطقة.

١٧ - ففي مالي، حيث تسيطر الجماعات الإسلامية المتطرفة على الشمال، فرضت قيود شديدة على الحقوق المدنية والسياسية. وتُمارس المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة، مثل بتر الأطراف والرجم. وأبلغ عن حالات من العنف الجنسي والتجنيد القسري

والقتل خارج نطاق القانون. وتضررت بالأزمة في المقام الأول النساء والأطفال، وتأثروا تأثراً بعيد المدى بالحالة السائدة في الشمال. وقد ساهم الفقر المدقع وانعدام فرص العمل والتعليم في تهيئة ظروف مواتية لتجنيد الشباب في الجماعات الإسلامية المتطرفة المسلحة.

١٨ - وقام الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان، السيد إيفان سيمونوفيتش، بزيارة إلى مالي في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وهناك تبين له أن حالة حقوق الإنسان في مالي قد استمرت في التدهور منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لا سيما في الشمال، مع وقوع انتهاكات خطيرة، بما فيها جرائم حرب مزعومة. ولاحظ الأمين العام المساعد أن طابع وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان قد تغيرا منذ بداية الأزمة، مع وقوع انتهاكات جسيمة، لكنها كانت متفرقة. ومنذ احتلال الشمال من قبل جماعة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تشهد المنطقة مختلف أنواع الانتهاكات، بما في ذلك عمليات الإعدام والجلد والبتير والرحم، ضمن أشكال أخرى من العقوبات القاسية واللاإنسانية. وهناك بعض الشواغل بشأن أعمال القتل خارج نطاق القضاء والمجمات الانتقامية ضد مجموعات عرقية معينة في جنوب مالي. ولا تزال تبعث على القلق حالة حوالي ٣٠ من المحتجزين والاختفاء المزعوم لنحو ٢٠ جندياً فيما يتعلق بمحاولة الانقلاب المضاد الذي وقع في ٣٠ نيسان/أبريل، بما في ذلك عدم إحراز تقدم في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء الانقلاب، ومحاولة الانقلاب المضاد.

١٩ - هذا، مع العلم بأن توقيع اتفاق بين السنغال والاتحاد الأفريقي، في ٢٢ آب/أغسطس، ينشئ دوائر استثنائية أفريقية في المحاكم السنغالية للمحاكمة على الجرائم الدولية المرتكبة على الأراضي التشادية في الفترة بين ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، يشكل تقدماً طفيفاً في الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذه الأثناء جرى في غينيا، فيما يتصل بالتوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الدولية المكلفة بالوقوف على الوقائع والظروف التي اكتنفت أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في غينيا (S/2009/693، المرفق)، توجيه اتهام إلى العقيد عبد الله شريف ديابي في ١٣ أيلول/سبتمبر لمسؤوليته المزعومة عن تلك الأحداث. وعلاوة على ذلك، وفي سياق التوترات الاجتماعية التي تؤثر على المجتمعات المحلية المستضيفة في مناطق التعدين، أعلنت السلطات الغينية أنها ستبدأ في إجراء تحقيق في أعمال العنف التي وقعت في مدينة زوغوتا التعدينية في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٢، أثناء الاشتباكات التي وقعت بين قوات الأمن وعمال المناجم. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ أحد قضاة التحقيق اتخاذ إجراءات قانونية بشأن هذه القضية.

ثالثاً - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

ألف - المساعي الحميدة للأمم المتحدة وأنشطتها في مجال توطيد السلام ومنع نشوب النزاعات ووقوع الأزمات

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز المكتب أنشطته المتعلقة بالمساعي الحميدة وضمان العودة إلى الحكم المدني والنظام الدستوري والسلامة الإقليمية في مالي، وإدارة التوترات المتعلقة بالانتخابات، والمساعدة في تعزيز العمليات والمؤسسات الديمقراطية، لا سيما في غينيا وتوغو.

غينيا

٢١ - في ظل خلفية من استمرار التوترات السياسية، شاركت حكومة غينيا والمعارضة في مناقشات بشأن الإصلاحات الانتخابية وأعمال التحضير للانتخابات التشريعية. ومن المسائل المتبقية الأكثر إثارة للجدل إعادة تشكيل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بما في ذلك النداءات المتعلقة باستبدال رئيسها، واختيار المتعهد التقني الذي تعاقدت معه الحكومة على استكمال قائمة الناخبين، والمشار إليه هنا باسم متعهد الانتخابات.

٢٢ - وفي هذا السياق، وبعد إجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، قدم المجلس الوطني الانتقالي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الوطني للاتصالات إلى الرئيس، في ١١ آب/أغسطس، ثلاثة خيارات لإعادة تشكيل اللجنة.

٢٣ - وعمل ممثلي الخاص بنشاط مع كل من الرئيس ألفا كوندي وممثلي المعارضة، مشجعاً إياهم على مواصلة الحوار السياسي والتغلب على التحديات المتبقية من أجل إكمال الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات التشريعية في أوائل عام ٢٠١٣. وخلال زيارته إلى غينيا في ٢٢ آب/أغسطس، عقد اجتماعات مع الرئيس ألفا كوندي ورئيسة المجلس الوطني الانتقالي، السيدة حاجة رابية سيرا ديالو. وشجع الرئيس على تهيئة الظروف المواتية لانتخابات ذات مصداقية.

٢٤ - وفي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس، أفادت التقارير بأن قوات الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع ضد أنصار المعارضة الذين اجتمعوا خارج مسكن اثنين من زعماء المعارضة، سيلو دالين ديالو ولانسانا كوياتي. وفي أعقاب هذه الأحداث، شجع ممثلي الخاص الرئيس على اتخاذ مبادرات رامية إلى تخفيف حدة التوتر وبناء الثقة بين الأطراف السياسية المعنية. كما أوفد بعثة إنذار مبكر إلى غينيا في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس، لتقييم الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية.

٢٥ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، لوسيني كامارا، عن عزمه ترك منصبه، في ظل إعادة التشكيل المتوخاة للجنة. وفي بيان مؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر، رحب ممثلي الخاص بهذا التطور وشجع جميع الأطراف على الاستفادة من الزخم وعلى المشاركة البناءة في المناقشات بشأن إعادة تشكيل اللجنة. وشجع الأطراف المعنية الغينية أيضاً، بمن فيهم الرئيس كوندي والزعيমান الرئيسيان للمعارضة، سيلو دالين ديالو وسيدا توري، على التوصل إلى حل توفيقي بشأن الترتيبات الفنية لإجراء الانتخابات التشريعية.

٢٦ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، اعتمد المجلس الوطني الانتقالي مشروع قانون لإعادة تشكيل اللجنة، ينص على التمثيل المتساوي لكل من الائتلاف الرئاسي والمعارضة. وتضم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الجديدة ٢٥ عضواً: ١٠ أعضاء للحزب الحاكم و ١٠ أعضاء للمعارضة و ٣ أعضاء لمنظمات المجتمع المدني، وعضوين عيّنهما وزير الإدارة الإقليمية.

٢٧ - وسعياً إلى تخفيف حدة التوترات وبناء على طلب الرئيس كوندي، قام وزير الإدارة الإقليمية باستعراض الإطار القانوني لتنظيم التجمعات والمظاهرات السياسية. وبعد ذلك، أعلن الوزير أن المناسبات العامة لم تعد محظورة، شريطة أن تحترم جميع الأطراف المعنية القانون. وردت أحزاب المعارضة الغينية على ذلك بتنظيم مظاهرة في كوناكري في ٢٠ أيلول/سبتمبر، للمطالبة بانتخابات تشريعية تتسم بالمصداقية والشفافية. وانتهت هذه المظاهرة، التي كانت أول مظاهرة تتلقى الإذن الواجب، باشتباكات بين أنصار المعارضة وقوات الأمن.

٢٨ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقب استمرار الخلاف في صفوف المعارضة على ترشيح أعضائها العشرة في اللجنة، عيّن الرئيس كوندي تسعة أعضاء من بين المرشحين العشرة الذين سُمّتهم جماعات المعارضة، وعين عضواً واحداً من حزب وسط. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، انتخب أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة باكاري فوفانا رئيساً جديداً لها لفترة سبع سنوات. ورغم إقرار أحزاب المعارضة بإنشاء اللجنة، فقد قدمت طعناً لدى المحكمة العليا ضد المرسوم الذي عين أعضاء اللجنة الانتخابية وطلبت إعادة عضوها العاشر إلى العضوية.

٢٩ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أعلن رئيس اللجنة أن الانتخابات ستجرى في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٣. غير أن الشقاق لا يزال قائماً بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة بشأن اختيار متعهد الانتخابات. وأشارت المعارضة أيضاً إلى أن مطلبها بالسماح للغينيين

المقيمين في الخارج بالتصويت شرط مسبق لا يقبل التفاوض لإجراء الانتخابات التشريعية القادمة.

مالي

٣٠ - أكسبت عودة الرئيس المؤقت ديونكوندا تراوري إلى مالي في ٢٧ تموز/يوليه، بعد أن خضع طيلة عدة أسابيع للرعاية الطبية في فرنسا، زخماً جديداً للجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الشمول وتوطيد المؤسسات الانتقالية. وقد شرع، لدى وصوله، في تشكيل حكومة للوحدة الوطنية لتوسيع قاعدة الإطار الانتقالي. وفي هذا السياق سافر ممثلي الخاص إلى باماكو في ٢٩ تموز/يوليه، ضمن وفد مشترك يتألف من ممثلين لكل من الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، لإقناع الأطراف المعنية في مالي بضرورة وضع خارطة طريق متسقة، وتولي زمام الأمور بشكل أفضل لتسوية الأزمة. وسافر ممثلي الخاص أيضاً في مناسبتين إلى أبيدجان في أيلول/سبتمبر للتشاور مع الرئيس الحسن واتارا، بصفته الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وللمشاركة في اجتماع مجلس الوساطة والأمن للجماعة في ١٧ أيلول/سبتمبر.

٣١ - وعلاوة على ذلك، وفي إطار الجهود الرامية إلى دعم الأمم المتحدة لحكومة مالي المؤقتة، سافر ممثلي الخاص إلى باماكو يومي ٢٢ و ٢٣ آب/أغسطس. وكرر، في اجتماعاته مع المسؤولين الماليين، بمن فيهم الرئيس المؤقت تراوري، الإعراب عن استعداد الأمم المتحدة لتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية، بما في ذلك اللجنة الوطنية المقترحة التي ستكون مسؤولة عن عملية الحوار الوطني.

٣٢ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، تلقيت رسالة من الرئيس المؤقت تراوري، يطلب فيها مساعدة الأمم المتحدة في مجالات الحوار، والمفاوضات، والمساعدة الإنسانية، وإعادة تنظيم القوات المسلحة. وأرسل الرئيس المؤقت طلباً مماثلاً إلى منظمات إقليمية أخرى، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعقب هذا الطلب، أرسلت إلى مالي بعثة لإجراء تقييم أولي، في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، لاستكشاف المجالات التي يمكن أن تقدم الأمم المتحدة الدعم فيها. وشددت البعثة على ضرورة إقامة وجود سياسي في باماكو للمساعدة على تبيان الدعم الاستراتيجي والتنفيذي الذي طلبته الجهات المعنية المالية في مجالات محددة.

٣٣ - وفي الوقت نفسه، واصلت الدعوات إلى إنشاء قوة تدخل أفريقية لمساعدة القوات المسلحة المالية على استعادة السيطرة على شمال البلاد واكتساب المزيد من القوة والزخم على

الصعيد الدولي. وفي ضوء الطلب الذي تقدمت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي للحصول على ولاية من مجلس الأمن تأذن بنشر قوة لتحقيق الاستقرار تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كلفني المجلس في الفقرة ١٨ من قراره ٢٠٥٦ (٢٠١٢). بمساعدة لجنتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على إعداد خيارات مفصلة لنشر هذه القوة.

٣٤ - وفي هذا السياق، عمل ممثلي الخاص عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وسلطات مالي على وضع مفهوم استراتيجي مشترك من أجل حل الأزمة، ومساعدة الجهات المعنية المالية على استعادة السيطرة الكاملة على السلامة الإقليمية لمالي، وتحقيق الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري، بما يتفق مع قرار مجلس الأمن ٢٠٧١ (٢٠١٢). علماً بأن المفهوم الاستراتيجي الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات بشأن الركائز السياسية والعسكرية والإنسانية والركائز التي يقوم عليها إصلاح القطاع الأمني والتنمية، قد اعتمد في اجتماع فريق الدعم والمتابعة بشأن مالي الذي عُقد في باماكو، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وقد مهّد الاجتماع الطريق لسرعة وتنسيق وإنجاز الإطار الاستراتيجي التنفيذي الذي أقرّه رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في قمتهم المعقودة في أبوجا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وأقرّه كذلك مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أثناء جلسته ٣٤١ المعقودة في أديس أبابا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٥ - وعليه، وفي إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ مختلف ركائز المفهوم الاستراتيجي، وبالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سافر ممثلي الخاص إلى باماكو، وواغادوغو، وأبيدجان، في الفترتين من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ومن ١١ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر لإقناع السلطات المالية بالحاجة إلى اتخاذ مبادرة من مبادرات المسار السريع ترمي إلى تهينة الظروف المؤاتية لإجراء عملية تفاوض مع الجماعات المتمردة في شمال مالي. وستكون هذه المفاوضات محكومة بمعايير تحددها السلطات المالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تشمل احترام سلامة مالي الإقليمية ووحدها، والطابع العلماني للدولة، ورفض الإرهاب والجريمة المنظمة. وعقد ممثلي الخاص أيضاً مشاورات مع رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري، بصفته وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ورئيس كوت ديفوار الحسن واتارا، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للتأكيد من جديد على استعداد الأمم المتحدة لدعم جهود الوساطة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التوصل إلى اتفاق إطاري بين السلطات وجماعات المتمردين في الشمال، مع مواصلة تعزيز الاستعدادات العسكرية لإمكانية استعمال القوة، لا سيما ضد الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في الشمال.

٣٦ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، استقال الشيخ موديو ديارا، رئيس وزراء مالي، وأعضاء حكومته بعد أن اعتقلته المؤسسة العسكرية لفترة وجيزة. وفي اليوم نفسه، عين الرئيس المؤقت السيد تراوري، الوسيط الوطني السابق، ديانغو سيسوكو، رئيساً جديداً للوزراء.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في تيسير دورة تدريبية نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، في باماكو في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر وضمت ٤٠ امرأة مالية بشأن أساليب الوساطة والتفاوض. ونظم المكتب على هامش الدورة التدريبية، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤتمراً نسائياً وطنياً رفيع المستوى من أجل العمل على مشاركة المرأة مشاركة كاملة في عمليات الوساطة والتفاوض. واعتمد المؤتمر الذي عُقد بالتعاون الوثيق مع الوزارة المالية للنهوض بالمرأة والطفل والأسرة، وبالشراكة مع شبكة المرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا، وقدم إلى الحكومة الانتقالية إعلاناً سلط الضوء على مشاركة المرأة في الجهود الجارية للوساطة والحوار وبناء السلام، تمثيلاً مع قرار مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢).

غامبيا

٣٨ - أثار إعلان وزير الداخلية، في ٢٧ آب/أغسطس، تنفيذ حكم الإعدام في تسعة من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام، من بينهم امرأة واثنان من المواطنين السنغاليين، إدانة المعارضة المحلية، وحكومات أجنبية، منها السنغال، ومنظمات حقوق الإنسان. وهذه الإعدامات هي الأولى التي يجري تنفيذها في البلد منذ عام ١٩٨٥.

٣٩ - وفي هذا الإطار، أوفدت ممثلي الخاص للاجتماع مع الرئيس جاميه في بانجول يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة المسائل المتعلقة بالحالة في غامبيا وفي المنطقة دون الإقليمية. وأشار الرئيس خلال اجتماعهما، إلى أنه لن يلغي وقف عقوبة الإعدام الذي كان قد فرضه عقب الدعوات من داخل البلد، ما لم ير شعب غامبيا خلاف ذلك. وكرر الرئيس جاميه كذلك طلبه بإفاد فريق تحقيق من الأمم المتحدة إلى البلد للتحقيق في ظروف وفاة الصحفيين دايدا هايدرا وإبرما مانه. ومفوضية حقوق الإنسان بصدد مناقشة هذه المسألة مع السلطات الغامبية.

توغو

٤٠ - سافر ممثلي الخاص إلى توغو، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه، لمناقشة الأعمال التحضيرية للحوار الوطني والانتخابات مع الحكومة والمعارضة. وأكد خلال زيارته، ضرورة إجراء حوار جامع بدون شروط مسبقة، وضرورة أن يتبادل كلا الجانبين رسائل تعبر عن حسن نواياهما. وجرت الزيارة التي قام بها ممثلي الخاص في إطار استمرار الجمود السياسي بين الحكومة والمعارضة التي ما زالت ترفض العرض الذي قدمته الحكومة بإجراء حوار بينهما، داعية الحكومة إلى أن ترسي عملية من شأنها أن تؤدي إلى إصلاحات دستورية ومؤسسية، فضلاً عن إجراء حوار سياسي قبل الانتخابات. وأفادت الزيارة التي قام بها ممثلي الخاص من معلومات قدمتها بعثة الإنذار المبكر إلى لومي التي قام بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه والتي خلصت إلى أن انتهاكات لحقوق الإنسان قد ارتكبت في سياق المظاهرات التي نظمها المجتمع المدني في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٤١ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة تأجيل الانتخابات. وفي غضون ذلك، انتخبت الجمعية الوطنية ١٥ عضواً من الأعضاء الـ ١٧ للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، في ١٥ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وفي إطار بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء بخصوص تنظيم الانتخابات التشريعية، شرعت الحكومة في تنفيذ جولة جديدة من الحوار في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت فيها اقتراحات من أجل تمهيد الطريق أمام المزيد من المناقشات الرامية إلى تحقيق اتفاق سياسي واسع النطاق. وانضم ائتلاف المعارضة "فلننقذ توغو!" و "قوس قزح" إلى الاجتماع، لكنهما غادراه أثناء سير أعماله.

لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٤٢ - واصلت لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، التي يرأسها ممثلي الخاص، إحراز تقدم كبير نحو تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا. ومع اقتراب موعد السنوات العشر النهائي لإعادة النظر في الحكم بموجب المادة ٦١ من النظام الأساسي للمحكمة، حثت أصوات متعددة الحكومة النيجيرية على الدعوة إلى إعادة النظر في الحكم في ١٨ تموز/يوليه و ٢٦ أيلول/سبتمبر على التوالي، ودعا كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ في نيجيريا الحكومة الاتحادية النيجيرية إلى المبادرة بإعادة النظر في حكم المحكمة المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وبعد إجراء مشاورات بين الرئيس غودلاك جوناثان والخبراء القانونيين وخبراء مسائل الحدود، أعلن النائب العام لنيجيريا، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، قرار الحكومة عدم متابعة طلب إعادة النظر في الحكم. فاحتجت منظمات المجتمع المدني على

القرار، ودعت إلى تعليق تعيين الحدود للسماح بالتصدي للمشاكل التي يواجهها مواطنون نيجيريون متضررون من ترسيم الحدود في باكاسي، وعائدون من باكاسي في نيجيريا.

٤٣ - وفي ما يتعلق بتنفيذ اتفاق غرينتري المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أوفدت البعثتان الخامسة عشرة والسادسة عشرة لمراقبة الانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة باكاسي من نيجيريا إلى الكامبيرون في الفترتين من ٢ إلى ٦ تموز/يوليه ومن ١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، على التوالي. ولاحظت البعثتان أن بيئة سلمية سادت في المنطقة، وأن حكومة الكامبيرون اتخذت خطوات من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين. وعقدت لجنة المتابعة المكلفة برصد تنفيذ اتفاق غرينتري بعثتها التاسعة عشرة والعشرين في الفترتين من ١٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه، ومن ٢٩ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي، في جنيف، برئاسة ممثلي الخاص وبمشاركة ممثلين عن الكامبيرون ونيجيريا والدول الأربع الشاهدة على الاتفاق.

٤٤ - وخلال الدورة ٢٩ للجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة المعقودة في ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس في ياوندي، أحرز الطرفان تقدماً بشأن ترسيم الحدود، وأيدا نتائج آخر تقييم ميداني اضطلع به فريق المساحين التقني المشترك. ووافق الطرفان على ١٨٤٥ كيلومتراً من الحدود البرية الذي يقدر طولها بنحو ٢٠٠٠ كيلومتر. وقيم المساحون مسافة إضافية قدرها ٢٢ كيلومتراً من نهر أكوايا في الفترة من ٦ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. واعتمدت اللجنة المختلطة أيضاً الاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الخبراء المستقل المعين لحل الخلاف المتعلق بتعليم الحدود في جبل توسو. غير أنه تم الاتفاق على تأجيل تنفيذ الاستنتاجات لأنه لا تزال هناك جوانب أخرى محل خلاف ستقدم إلى الخبراء المستقلين بغية إيجاد حل لها. وعلاوة على ذلك، عمل وفد نيجيريا على تسريع عملية النظر في مشروع الاتفاق الإطاري للتعاون عبر الحدود بشأن الرواسب الهيدروكربونية المتداخلة عبر الحدود البحرية بين الكامبيرون ونيجيريا.

٤٥ - وفي ما يتعلق بتدابير بناء الثقة، وافقت حكومة الكامبيرون في ٢٧ تموز/يوليه على أربعة مشاريع أعدتها اللجنة المختلطة بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري. وتهدف المشاريع إلى تعزيز الأمن الغذائي، وتوفير المياه، والقدرات في مجال التدريب المهني، وتوزيع الطاقة على طول الحدود بين نيجيريا والكامبيرون. وفي نيجيريا، ركزت المشاريع المختارة على أسباب المعيشة، والمياه، والتعليم، والطاقة، وإعادة التوطين، والهياكل الأساسية. وتقوم اللجنة المختلطة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باتخاذ خطوات من أجل تحديد تكلفة هذه المشاريع ووضع استراتيجيات من أجل حشد الموارد.

باء - تعزيز القدرات دون الإقليمية للتصدي للتهديدات العابرة للحدود والشاملة لقطاعات متعددة التي تحقق بالسلام والأمن، بما في ذلك القرصنة

إصلاح القطاع الأمني

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا دعم تطوير القدرات على إصلاح القطاع الأمني ومبادرات إصلاح القطاع الأمني بقيادة وطنية في المنطقة دون الإقليمية، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب دعم بناء السلام. وبالنظر إلى السياق الحالي في غرب أفريقيا، اقترح ممثلي الخاص على رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر، استئناف الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لاعتماد إطار سياسي وخطة عمل بشأن إدارة وإصلاح القطاع الأمني على الصعيد دون الإقليمي.

مالي

٤٧ - شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في الجهود الأولية للاستجابة لطلب السلطات المالية إلى الأمم المتحدة مساعدتها في مجال إصلاح القطاع الأمني. وفي هذا الصدد، عمل المكتب مع السلطات الوطنية، من خلال كل من بعثة التقييم الأولي التابعة للأمم المتحدة التي أوفدت إلى مالي في الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر وفريق التخطيط التابع للأمم المتحدة الذي أوفد إلى مالي في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، للمساعدة في وضع إطار استراتيجي للعمليات خاص بتدخل عسكري في شمال مالي. ولئن كانت هناك بالفعل جهود وطنية تُبذل في مجال إصلاح القطاع الأمني، ولا سيما من خلال إنشاء لجنة متابعة، "اللجنة العسكرية لمتابعة إصلاح قوات الدفاع والأمن"، على النحو المتفق عليه في الاتفاق الإطارى المؤرخ ٦ نيسان/أبريل، سيتعين على الأمم المتحدة دعم إصلاح شامل وكفالة الاتساق بين إصلاح القطاع الأمني الفعلي على المدى القصير وعملية تغيير الهيكل المؤسسي للأمن في البلد على المدى الطويل.

غينيا

٤٨ - أكمل في أيلول/سبتمبر النشر الذي بدأ في أيار/مايو ٢٠١٢ لفريق الأمم المتحدة الاستشاري لإصلاح القطاع الأمني وترأسه مستشار أقدم لشؤون إصلاح القطاع الأمني بناء على طلب الرئيس ألفا كوندي. ويساعد الفريق، الذي يموله صندوق بناء السلام، السلطات

الغينية مساعدة فعّالة من خلال تقديم المشورة الاستراتيجية، ودعم حشد الموارد من أجل برنامج الإصلاح الوطني، وتيسير تنسيق الجهود الدولية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني.

٤٩ - وتحت الإشراف المستمر لممثلي الخاص، وبالتعاون مع المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كفل المستشار الأقدم لشؤون إصلاح القطاع الأمني وفريقه أيضا اتساق النهج الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة لإزاء إصلاح القطاع الأمني في غينيا مع برنامج الإصلاح الحكومي الأوسع نطاقا، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز قدرات المؤسسات الغينية.

٥٠ - وشكلت إعادة تنظيم اللجنة التوجيهية الوطنية الغينية لإصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك وحدتها للإدارة وأجهزتها الفرعية، خطوة هامة إلى الأمام، وسمحت بالإدماج الفعال للمجتمع المدني واللجنة المدنية - العسكرية في لجنة الرصد التقني.

٥١ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت وحدة الإدارة التابعة للجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، تحت رعاية رئيس الوزراء وبدعم من المستشار الأقدم لشؤون إصلاح القطاع الأمني، حلقة دراسية من أجل إعادة إشراك الوزارات الرئيسية في العملية الوطنية وتعميم الأنشطة المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني في ميزانيات الوزارات المعنية، وكذلك تعزيز التنسيق مع لجنة التوجيه الاستراتيجية. وكلف الرئيس كوندي، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، لجنة التوجيه الاستراتيجية بإكمال وضع الإطار القانوني ورسم سياسات قطاعية.

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٥٢ - في ٢٩ حزيران/يونيه، اتفق رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في القمة التي عقدت في ياموسوكرو على تحديد خطة العمل الإقليمية الرامية إلى التصدي للمشكلة المتعاضمة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا، التي كانت قد اعتمدت للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وبعد ذلك، كرر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا عرضه مساعدة الجماعة، هو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال عقد اجتماع للخبراء الحكوميين من أجل تنقيح خطة العمل الإقليمية واستكمالها.

٥٣ - وفي إطار تنفيذ نتائج المؤتمر الإقليمي المعني بالإفلات من العقاب، وبالعادلة وحقوق الإنسان، الذي عقد برعاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في باماكو، عقد المكتب اجتماعا في السنغال لـ ٣٠ خبيرا إقليميا خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن آلية إقليمية لنقل المحاكمة المتعلقة

بالقضايا البارزة المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونتيجة لذلك، أعلن المشاركون عن إنشاء شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين من أجل دفع عجلة التعاون الإقليمي.

٥٤ - وفي إطار الجهود العامة الرامية إلى حشد الدعم الدولي من أجل تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التقى ممثلي الخاص بمسؤولين من الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ١ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة تعهد الاتحاد الأوروبي بدعم خطة العمل الإقليمية ومبادرات أخرى، مثل مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وفي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى محادثات ثنائية مع مسؤولين من الولايات المتحدة تم خلالها الاتفاق على تعزيز أوجه التكامل بين جهود الأمم المتحدة الحالية لمكافحة المخدرات، ومبادرة ساحل غرب أفريقيا ومبادرة الأمن التعاوني لغرب أفريقيا - وهي برنامج ثنائي بادرت بإنشائه الولايات المتحدة - بدعم من الاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين.

٥٥ - وبناء على طلب مؤسسة كوفي عنان، وعلى سبيل متابعة الحلقة الدراسية الإقليمية المعقودة في داكار في أيار/مايو ٢٠١٢، قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الدعم من أجل إنشاء لجنة غرب أفريقيا المعنية بالاتجار بالمخدرات، والحوكمة، والأمن، والتنمية. علماً بأن هذه اللجنة، التي يجري إنشاؤها كهيئة مستقلة رفيعة المستوى، ستبدأ عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ من أجل دعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة من خلال جهود الدعوة مع الحكومات والمجتمع المدني في البلدان المعنية.

٥٦ - وفي ما يتعلق بتنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة عمليات حفظ السلام والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الجهود الرامية إلى تعزيز المكاسب في البلدان الرائدة، وهي سيراليون، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا. وعززت وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية عملياتها في سيراليون وليبيريا. ويجري وضع خطط لإنشاء وحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في غينيا. وفي ضوء تحديات التمويل المستمرة، تقوم إدارة عمليات حفظ السلام وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالنظر في الخيارات المتعلقة باستخدام الموارد المتاحة للشروع في إنشاء وحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في كوت ديفوار. وكانت أيضاً تقوم بتنفيذ مبادرات أخرى ترمي إلى تعزيز شرطة الدولة المضيفة وقدراتها الأخرى الخاصة بإنفاذ القانون من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي غينيا - بيساو، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو دعم إنشاء

وحدة وطنية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية وبناء فريق للوحدة، في ظل المصاعب المالية الناجمة عن تجميد أموال الجهات المانحة ومساهمة صندوق بناء السلام. وعُقد اجتماع للجنة الاستشارية لبرنامج مبادرة ساحل غرب أفريقيا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وأوصت اللجنة في الاجتماع ببدء الزيارات المتبادلة للتقنيين بين الدول الأعضاء في المبادرة من أجل تيسير إقامة وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية.

مكافحة الإرهاب

٥٧ - عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بشكل وثيق مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرات غرب أفريقيا والشبكات الدولية ذات الصلة على التصدي لتزايد الأنشطة الإرهابية في المنطقة دون الإقليمية. وساهم المكتب في المبادرات التي اضطلعت بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ولا سيما حلقة العمل دون الإقليمية التي عُقدت في الرباط في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تموز/يوليه. وركز الاجتماع، الذي اشترك المكتب في تنظيمه مع المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، على وضع استراتيجيات وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب في تسعة بلدان تربطها صلات بمنطقة الساحل، وهي بوركينا فاسو وتشاد والجزائر والسنغال ومالي والمغرب وموريتانيا والنيجر ونيجيريا.

القرصنة البحرية في خليج غينيا

٥٨ - منذ تقرير الأخير، واصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، بالتنسيق مع ممثلي الخاص لوسط أفريقيا، العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين بشأن وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة في خليج غينيا، في سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢). وفي هذا الصدد، اجتمع الفريق العامل التقني واللجنة التوجيهية التي أنشأتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا في ليرفيل، في ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر لتناقش، بمشاركة مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، أعمال التحضير لتنظيم قمة إقليمية لدول خليج غينيا. وأوصى الاجتماع، الذي حضره ممثلون عن المنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا ووزارة خارجية الولايات المتحدة، بعقد قمة لرؤساء الدول في نيسان/أبريل ٢٠١٣ في الكاميرون، على أن يسبقها اجتماع تحضيرى على المستوى الوزاري في آذار/مارس ٢٠١٣ في بنن.

جيم - تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٥٩ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا دعم الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعميم المنظور الجنساني. ونظم المكتب، في الفترة من ٣ إلى ٩ أيلول/سبتمبر، تدريباً لمدرّبي قوات الدفاع السنغالية في مجال الشؤون الجنسانية والسلام والأمن.

٦٠ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، خلال اليوم المفتوح بشأن المرأة والسلام والأمن، شارك ممثلي الخاص مع المديرية الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في رئاسة اجتماع حول مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية وحول خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في غرب أفريقيا. وحضر الاجتماع ممثلون عن المنظمات النسائية من توغو والسنغال وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا.

٦١ - وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر اشترك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنظيم مؤتمر بشأن التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وفي المؤتمر، الذي حضره خبراء من الحكومة والمجتمع المدني من بوركينا فاسو والرأس الأخضر والسنغال، اعتمد المشاركون خطة استراتيجية للدعوة إلى التصديق على الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان وتنفيذها وإعداد التقارير عنها. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، في إطار الدورة الثانية والخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، نظم المكتب حلقة نقاش حول دور المجتمع المدني في النهوض بالحكم الرشيد والسلام والأمن في غرب أفريقيا. ووافقت الحلقة، التي حضرها ٢٠٠ خبير، على بيان مقدم من المنظمات غير الحكومية إلى اللجنة الأفريقية مؤكداً مجالات جديدة للتركيز ونهجاً جديدة، وكذلك الحاجة إلى بناء القدرة على التصدي للأخطار المستجدة التي تهدد السلام والاستقرار.

دال - التعاون بين المؤسسات

التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة

٦٢ - في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، استضاف ممثلي الخاص الاجتماع الرابع والعشرين لرؤساء بعثات السلام في غرب أفريقيا في داكار لاستعراض القضايا الشاملة لعدة قطاعات والتقدم في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية. وفي حين أعرب رؤساء البعثات عن قلقهم إزاء التحديات المستمرة في غرب أفريقيا، بما في ذلك في غينيا - بيساو

ومالي، فإنهم شددوا على الدور الحاسم للتعاون على الصعد المحلية والإقليمية والدولية في معالجة العديد من مشاكل السلام والأمن في غرب أفريقيا.

٦٣ - وفي إطار جهود الأمم المتحدة لتنفيذ توصيات بعثة التقييم المشتركة بين الوكالات التي كنت قد أوفدتها إلى منطقة الساحل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، واصل ممثلي الخاص العمل مع منسق الشؤون الإنسانية الإقليمي ورئيس الفرع الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لوضع نهج متكامل لمعالجة التحديات التي تؤثر على منطقة الساحل. وفي هذا السياق، وضعت فرقة عمل إقليمية، تتألف من ممثلين عن منظومة الأمم المتحدة، خطة عمل بشأن القدرة على الانتعاش في منطقة الساحل. وعلى النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، قام المكتب أيضا، من خلال فرقة العمل، بتيسير إجراء مشاورات لإعداد استراتيجية متكاملة لمنطقة الساحل، تشمل الأمن والحكم السليم والتنمية وحقوق الإنسان وقضايا الشؤون الإنسانية.

٦٤ - وترأس ممثلي الخاص، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، الاجتماع الحادي عشر للمديرين والممثلين الإقليميين لوكالات الأمم المتحدة الذين يوجد مركز عملهم في داكار. واستعرض المشاركون الوضع في مالي، والاتجار بالمخدرات، والانتخابات، والأمن في المنطقة دون الإقليمية. ثم عقد ممثلي الخاص اجتماعات مع سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن المعتمدين في داكار، حيث أطلعهم على التقدم الذي أحرزه المكتب في تنفيذ ولايته وعلى الوضع في المنطقة دون الإقليمية.

التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين

٦٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ إطار عمل الجماعة لمنع الصراعات. وفي الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المكتب ومركز الحوار الإنساني، دعما إلى حلقة عمل لتقييم احتياجات شعبة تيسير الوساطة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عقدت في لاغوس. وساهم ذلك اللقاء في الجهود الجارية لإنشاء شعبة تيسير الوساطة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تشكل أحد الركائز الرئيسية لعنصر منع النزاعات في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٦٦ - وواصل ممثلي الخاص دعم عمل اتحاد نهر مانو من خلال الإطار الاستراتيجي المشترك للتعاون من أجل السلام والأمن. واستجابة لطلب من الأمين العام لاتحاد نهر مانو لأن يقوم المكتب بالمساعدة في تعزيز قدرة الأمانة العامة، سيدعم المكتب حساب تكلفة

خطة اتحاد نهر مانو التنفيذية للسلام والأمن التي اعتمدها مؤتمر قمة رؤساء دول اتحاد نهر مانو في كوناكري في ١٥ حزيران/يونيه.

٦٧ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، شارك المكتب في اجتماع اللجان الانتخابية الوطنية للدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو، الذي ركز على وضع استراتيجية دون إقليمية بشأن إجراء انتخابات ديمقراطية. واعتمد المشاركون عددا من التوصيات الفنية والاستراتيجية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بضمان استقلال اللجان الانتخابية، عن طريق الإصلاحات القانونية وتمويل الانتخابات وحماية الأقليات.

٦٨ - كما شارك المكتب في حلقة دراسية إقليمية في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر نظمتها لجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، إلى جانب حكومة السنغال، لاستكشاف سبل إنشاء آلية للسلام والأمن في إطار اللجنة.

٦٩ - وفي إطار جهود المكتب الرامية إلى تعزيز القدرات دون الإقليمية على منع نشوب النزاعات وعلى الوساطة، عقد المكتب في يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر اجتماعا تشاوريا إقليميا في داكار ضم ممثلين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والاتحاد الأفريقي، إلى جانب ممارسين من منظومة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى مثل الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. واستعرض المشاركون في الاجتماع أحدث الاتجاهات السياسية والأمنية، وركز على تحديد أفضل السبل لتوقع تحديات السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، والتصدي لها.

وضع استراتيجية أمنية في المنطقة دون الإقليمية

٧٠ - شجع مجلس الأمن في قراره ٢٠٠٠ (٢٠١١) و ٢٠٦٦ (٢٠١٢) الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو على وضع استراتيجية دون إقليمية للتصدي للتهديد الذي تشكله تحركات الجماعات المسلحة والأسلحة عبر الحدود، إلى جانب أنشطة الاتجار، وذلك بدعم من المكتب ومساعدة مناسبة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وفي أعقاب سلسلة من المشاورات بقيادة ممثلي الخاص، اتبع المكتب نهجا ذا ثلاثة مسارات يستفيد من الترتيبات القائمة، في حين يفيد في وضع الاستراتيجية دون الإقليمية في نهاية المطاف. وفي المسار الأول، سيعمل المكتب مع منظومة الأمم المتحدة لتحديد سبل ملموسة لمساعدة اتحاد نهر مانو على التصدي للتهديدات ذات الصلة العابرة للحدود واتخاذ تدابير لبناء الثقة. وفي المسار الثاني، توجد ترتيبات تعاون قائمة بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بشأن القضايا العابرة للحدود، التي تدعم جهود اتحاد نهر مانو لمساعدة حكومتي كوت ديفوار وليبيريا على وضع

استراتيجية مشتركة بشأن الحدود. وأخيراً، وفي المسار الثالث، يعمل المكتب بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لضمان مشاركتها المستمرة في التصدي لهذه التهديدات في المنطقة دون الإقليمية.

رابعاً - الملاحظات والتوصيات

٧١ - ما زالت التحديات الشاملة والعابرة للحدود تمثل تهديدا للاستقرار الإقليمي في غرب أفريقيا، ويمكن أن يهدد المكاسب التي تحققت على مدى السنوات القليلة الماضية. وما زالت الحالة في غرب أفريقيا تهيم عليها الأزمة القائمة في مالي؛ في حين أن بلدانا أخرى، منها غينيا - بيساو، لا تزال تواجه استمرار عدم الاستقرار. وتجدد الإشادة بالتزام قيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتنفيذ الصكوك الإقليمية الرامية إلى التصدي لهذه التهديدات. وسواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، من جانبه، العمل عن كثب مع شركائه، ومنهم الشركاء في منظومة الأمم المتحدة، من أجل دعم المبادرات دون الإقليمية الرامية إلى مكافحة الأخطار التي تهدد السلام والأمن في المنطقة. وسيشمل ذلك بذل الجهود المبينة في الفقرة ٧٠ أعلاه.

٧٢ - وأثني على المشاركة النشطة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دعم إنجاح الانتخابات في غانا وسيراليون. وأرحب بالدور البناء الذي تقوم به الأطراف المعنية الوطنية في هذين البلدين لكفالة إجراء الانتخابات في أجواء سلمية. وتقف منظومة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة إلى البلدان في المنطقة دون الإقليمية حيث يُتوقع إجراء الانتخابات خلال عام ٢٠١٣.

٧٣ - وقد تؤدي الأزمة في مالي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية إذا لم تبادر جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ إجراءات متضافرة. وأشعر بالانزعاج إزاء الظروف التي أدت إلى استقالة رئيس وزراء مالي، الشيخ موديبو ديابارا. وأدعو مجدداً إلى وضع حد للتدخل العسكري في السياسة، وأحث القيادة المالية على حل جميع القضايا بالطرق السلمية. وما زال يساورني القلق إزاء التأخير في بدء عملية الحوار الوطني. ومن الضروري أن يجري هذا الحوار بطريقة شاملة وتوافقية تتسق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأحث جميع الأطراف الفاعلة على مواصلة الحوار دون مزيد من التأخير من أجل تعزيز عملية الانتقال السياسي التي تستتبع إجراء الانتخابات على أساس جدول زمني معقول. وفي هذا الصدد، أرحب بتعهد الرئيس ديونكوندا تراوري وديانغو سيسوكو، رئيس الوزراء الجديد، بالعمل على إقامة حوار وطني وإجراء الانتخابات. وأشجعهما على العمل معا على تحقيق المهام الانتقالية الرئيسية.

٧٤ - وأرحب بالاتصالات الأولية التي جرت بين حكومة مالي وجماعة أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد والتي يَسرُّ عقدها وسيطُ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبالبيان الصادر عن الوسيط في ٤ كانون الأول/ديسمبر في أعقاب المناقشات الأولية التي عقدت في واغادوغو. وأشجع الأطراف على العمل على وضع اتفاق إطاري يشمل وقف الأعمال العدائية، واستعادة سلطة الدولة تدريجياً، والانتخابات، والترتيبات الأمنية، وكذلك المبادئ الأساسية للمفاوضات المقبلة وجدول أعمالها. وسيواصل ممثلي الخاص العمل عن كثب مع الوساطة التي تضطلع بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع الأطراف المعنية المالية، من أجل تقديم الدعم والمساعدة، حسب الاقتضاء، لعملية التفاوض.

٧٥ - وما زال يساورني القلق إزاء الحالة الإنسانية في مالي. فرغم توقع حصاد جيد في الموسم ٢٠١٢/٢٠١٣، فسيحتاج العديد من الأسر المعيشية الضعيفة إلى المزيد من المساعدة. ومن الضروري أن تستمر التدخلات الإنسانية والإنمائية في الاضطلاع بدورها الحاسم والمُكَمِّل في دعم الأسر المعيشية لاستعادة القدرة على الصمود، مع كفالة تخفيف الآثار الناجمة عن تغير المناخ عن طريق أنشطة الإنذار المبكر والحد من الأخطار. وفي هذا السياق، أشجع الشركاء المانحين على مواصلة دعم الأنشطة الإنسانية والإنمائية للتصدي لجميع الاحتياجات الملحة.

٧٦ - وأشيد بحكومة غينيا والمعارضة في البلد لالتزامهما بالحوار من أجل توطيد السلام والاستقرار. ويمثل إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة وسلمية في الوقت المناسب خطوة أساسية لاختتام العملية الانتقالية وتوطيد الديمقراطية. وأرحب بإعادة تشكيل الهيئة الانتخابية في غينيا بوصفها خطوة هامة نحو إجراء الانتخابات، وأشجع جميع الأطراف السياسية الفاعلة على تقديم الدعم لها. وأحيط علماً بالبيان الصادر عن رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بشأن موعد الانتخابات، وأدعو جميع الجهات السياسية الفاعلة إلى بذل جهود مشتركة لتجنب المزيد من التأخير. وأناشد الحزب الحاكم والمعارضة ضمان معالجة القضايا الانتخابية المعلقة، مع إبداء حسن النية والتحلي بالرغبة في التراضي.

٧٧ - وأشجع جميع الأطراف المعنية على الالتزام بالسعي إلى النهوض بعملية المصالحة الوطنية التي بدأتها حكومة غينيا. وأحث أيضاً هذه الحكومة على التعجيل بمتابعة التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الدولية المكلفة بتحديد الوقائع والظروف التي اكتنف أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في كوناكري.

٧٨ - وما زال إصلاح القطاع الأمني في غينيا يمثل عملية ذات أهمية حاسمة بالنسبة لاستقرار البلد. وعلمنا بأن تمديد ولاية فريق الأمم المتحدة المعني بإصلاح القطاع الأمني

سيمكن المنظمة من مواصلة تقديم المشورة الاستراتيجية بناء على طلب البلد، وتحسين تنسيق الجهود الدولية.

٧٩ - ويساورني القلق إزاء تنفيذ حكم الإعدام في حق تسعة سجناء في غامبيا. وأشجع الرئيس يحيى جامع على إصدار مرسوم بوقف اختياري للعمل بعقوبة الإعدام. ومفوضية حقوق الإنسان على استعداد لأن تقدم، عن طريق وجودها الإقليمي، المشورة والمساعدة إلى غامبيا.

٨٠ - وما زالت الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات يذكيان عدم الاستقرار الإقليمي. وأرحب بقرار الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بتمديد خطة العمل الإقليمية بشأن الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وأرحب بقرار الجماعة المتعلق بتنقيح الخطة وتحديدتها، وأشجع المنظمة على إنشاء أمانة معنية بالمخدرات والجريمة في إطار مفوضيتها. وسيكون مؤتمر المانحين المقبل حاسماً لكفالة إتاحة الموارد الجيدة لخطة عمل الجماعة وأدوات تنفيذها.

٨١ - وكما يتبين من الحالة في غينيا - بيساو ومالي، فإصلاح القطاع الأمني يكتسي أهمية محورية لتعزيز مؤسسات الدولة. وأثني على القيادة الغينية لما أحرزته من تقدم في النهوض بإصلاح المؤسسات الأمنية في البلد، وأؤكد من جديد استعداد الأمم المتحدة، من خلال مكتبها لغرب أفريقيا، لتقديم الدعم اللازم. وأشجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أن تضع اللمسات الأخيرة للإطار السياسي دون الإقليمي وخطة العمل المتعلقين بإدارة وإصلاح القطاع الأمني، وأن تعتمدهما.

٨٢ - وإن التزام المنطقة دون الإقليمية بمواجهة القرصنة البحرية أمر مشجع. وأرحب بالجهود المشتركة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، من خلال الفريق العامل التقني واللجنة التوجيهية، سعياً لوضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة. وأرحب بمبادرة بلدان خليج غينيا بتنظيم اجتماع وزاري من أجل تمهيد السبيل لوضع هذه الاستراتيجية، بدعم من الأمم المتحدة على النحو المطلوب. بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، والتي ينبغي أن يقرها مؤتمر قمة إقليمي لرؤساء دول المنطقة دون الإقليمية.

٨٣ - ويشجعي تعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي في مجال الوقاية من تهديد الإرهاب المتزايد في المنطقة دون الإقليمية والتصدي له. وفي سياق جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، أدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكامل للجهود التي تبذلها بلدان غرب أفريقيا من أجل تعزيز القدرات الوطنية.

٨٤ - وأثني على التزام حكومتَي الكامبيرون ونيجيريا بالوفاء بالتزاماتهما المنصوص عليها في قرار محكمة العدل الدولية، وأنهى اللجنة المختلطة على تنفيذ القرار بشكل سلس. والمنجزات الناجحة التي تحققت حتى الآن هي تجسيد لنهج جديد لحل النزاعات. فالكامبيرون ونيجيريا، إذ تسويان نزاعهما الحدودي والإقليمي بالطرق السلمية، تقدمان مثالا إيجابيا للبلدان التي تواجه تحديات مماثلة. وأشجع الطرفين على التعجيل بالتوصل إلى اتفاق بشأن المناطق المتبقية من الحدود البرية، حتى يتسنى إكمال عملية تعليم الحدود. وأكد مجددا التزام الأمم المتحدة بمواصلة تقديم الدعم للتنفيذ الكامل لقرار محكمة العدل الدولية. وفي غضون ذلك، أشجع كلا من الكامبيرون ونيجيريا على بذل المزيد من الجهود لتعزيز تدابير بناء الثقة عبر الحدود التي تلي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والأمنية للسكان المتضررين.

٨٥ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لحكومات بلدان غرب أفريقيا وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو، لتعاونهم المتواصل. وأعرب أيضا عن تقديري لمنظمات المجتمع المدني وغيرها من الشركاء لاستمرارهم في التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على تنفيذ الولاية الممنوحة به. وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، وموظفي المكتب، ولجنة الكامبيرون ونيجيريا المختلطة، على ما يبذلونه من جهود لتعزيز السلام والأمن في غرب أفريقيا.